مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الوعي السياسي وبناء التجربة الديمقراطية في العراق بعد 2003
اسم الكاتب: م.د. وجيه عفدو علي، م.د. محمود عزو حمدو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/788
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 10:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ISSN: 2075 - 2024

الوعي السياسي وبناء التجربة الديمقراطية في العراق بعد 2003

Political awareness and building democratic experience in Iraq after 2003

م. د. وجيه عفدو علي
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل
wajeehafdo@gmail.com

م. د. محمود عزو حمدو
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل
mahmoodazzo1982@gmail.com

الملخص

يعالج البحث مشكلة بناء الديمقراطية في العراق من دون وجود وعي سياسي يعمل على ترسيخ وجودها في الحياة السياسية العراقية .لذلك تبدو أهمية البحث في مناقشة العلاقة بين الديمقراطية والوعي السياسي من جهة وبناء تجربة ديمقراطية رصينة في العراق بعد 2003 من جهة اخرى ، بدون الخوض في عوامل الاخفاق والفشل ، وهو ما قاد الى استخدام منهج البحث التحليلي لبيان أوجه المشكلة ومعالجة عوامل الخلل الكامنة في التجربة العراقية ، ومن ثم اقتراح حلول وتوصيات رئيسة أهمها حاجة الديمقراطية في العراق الى وجود وعي سياسي ناضج بين افراد المجتمع يؤسس لعملية القبول بها وبنتائجها.

الكلمات الافتتاحية : الوعي السياسي ، التجربة الديمقراطية ، الحالة العراقية ، الاجتماع السياسي .

abstract

The study deals with the problem of building democracy in Iraq and the absence of political awareness that is consolidate its presence in Iraq political life. Therefore, the importance of research is to study and analyze the relationship between democracy and political awareness on the one hand and build a solid democratic experience in Iraq after 2003 on the other, without wading into the factors of failure. This led us to use the analytical method to explain the problems and address the imbalances that inherent in the Iraqi experience of democracy, and then propose solutions and

ISSN: 2075 - 2024

recommendations, the most important of which is that iraqi democracy in need to the existence of mature political awareness among the members of the community to establish it and accept its results.

Keyword: **Political awareness, the democratic experiment, the Iraqi situation, Political Sociology.**

المقدمة

يُمثِل الوعي السياسي المرتكز الرئيس في تحقيق التحول الديمقراطي وإقامة النظام السياسي الديمقراطي ، وتؤكد التجربة الديمقراطية في المجتمعات الاوروبية بان التحول من الانظمة السلطوية الشمولية الى الانظمة الديمقراطية ينبغي ان يسبقه وجود مستوى كاف من الوعي السياسي لكي يكون هناك تصور فكري واضح عن الواقع ، الحال ذاته ينطبق على المجتمع العراقي الذي شهد تحولاً كبيرا بعد 2003 في تغيير نظام الحكم وبنية الدولة ، بيد أن هناك تناقضات واضحة يعاني منها المجتمع العراقي نتيجة غياب الوعي الناضج حول القضايا المصيرية ، مما سبب الانقسام المجتمعي الواضح وعدم القدرة على احلال التوافق محل التنافر المجتمعي السائد مما جعل الديمقراطية العراقية تعاني من أخفاقات واضحة في هذا الشأن ، الأمر الذي يهدد بالنتيجة الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وكذلك ينبغي عدم التصور بان الديمقراطية تقتصر فقط على تغيير الحكومات أو على أجراء الانتخابات ، وانما هناك مستلزمات ضرورية لقيام الديمقراطية وبناءها السليم ، ألا هو تغيير المجتمع وبناء الانسان بناءً سليماً ، فان ثمة حاجة ماسة الى تحقيق الثورة الفكرية والثقافية التي تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي وبما يعزز التجربة الديمقراطية الوليدة في عراق ما بعد 2003 .

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في ان هناك تلازم وثيق بين الوعي السياسي وتحقيق التحول الديمقراطي ، ولا وجود للأولى دون الثانية ، وهذا التلازم يقوم على توفير الارضية

المجتمعية المناسبة للتحول الديمقراطي الصحيح ، وهكذا فان المجتمع العراقي بحاجة الى إعادة هيكلة نفسه بالشكل الذي يساهم في رفع المستوى الثقافي لدى الجماهير الشعبية .

هدف البحث :

ان الدراسة تهدف إلى إستخلاص ومناقشة النتائج التي تتعلق بقضايا وعي المجتمع والتجربة الديمقراطي بما يساهم في تعزيز قيم ومستلزمات الديمقراطية لا سيما ضرورة وجود وعي سياسي ناضج لدى الافراد.

فرضية البحث :

ان الفرضية التي يقوم عليها البحث تؤكد ان وجود الوعي السياسي الناضج يعد من المستلزمات الاساسية التي يجب توافرها في أي مجتمع لنجاح التجربة الديمقراطية فيه، إذ ان الديمقراطية لا يمكن ان تنشأ وتنمو إلا بوجود هياكل وبنى ثقافية يلعب فيه المواطنين دوراً كبيراً . بمعنى آخر اذا كان مستوى الوعي السياسي عالٍ وفعال يكون هناك امكانية أوسع لنجاح الديمقراطية وترسيخها في المجتمع، واذا كان متدني وهش سيكون تحقيق الديمقراطية أمرا صعباً.

منهجية البحث :

إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، أي تحليل بنية المجتمع العراقي لا سيما مستوى الوعي السياسي بين أفراده، وتحديد الأسباب والعوامل المؤثرة فيه للوقوف على طبيعة هذا المجتمع وخصائصه كما هو في الواقع القائم ، وبيان مدى ضرورة توفر الوعي السياسي وفاعليته في دعم الديمقراطية ونجاحها في المجتمع العراقي ، بوصفها تمثل المستلزم الثقافي الرئيس للديمقراطية .

هيكلية البحث :

لغرض استيعاب الموضوع ، تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين أثنين وخاتمة ، تناول المبحث الأول تحديد مفاهيم مصطلحات الدراسة ، لا سيما مفهومي الوعي السياسي كعنوان للمطلب الأول ، والديمقراطية في المطلب الثاني ، أما المبحث الثاني الذي يحمل العنوان عملية بناء الوعي السياسي والديمقراطية في العراق ، فقد تم تقسيمه الى مطلبين أثنين ، خُصص الأول لتوضيح أهمية العلاقة بين الوعي السياسي والديمقراطية في العراق

، في حين عالج المطلب الثاني أخفاق التجربة الديمقراطية في العراق ، أما الخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الدراسة .

I. المبحث الأول

ماهية الوعي السياسي والديمقراطية

يعد البحث في المفاهيم والمصطلحات ضرورة معرفية لتحديد طبيعة تلك المفاهيم وبيان اصولها الفكرية ، علاوة على بيان أهميتها في الدراسات السياسية الحديثة . من هنا قسم هذا المبحث الى مطلبين أثنين ، يتناول الاول ماهية الوعي السياسي ، ويعالج الثاني ماهية الديمقراطية ومفاهيمها المتعددة .

I .أ المطلب الأول

ماهية الوعي السياسي:

ان موضوع الوعي السياسي يعد من ابرز اهتمامات الفكر السياسي المعاصر ، فوفقاً له تتحدد طبيعة توجهات المجتمع نحو قضية معينة ، وتأخذ حيز اهتمام المنظرين ومعالجاتهم الفكرية والسياسية ، وبدأ الوعي بالظهور مع وعي الانسان بوجوده وبالمحيط الذي يعيشه وطرحه للأسئلة الكبرى التي شغلت تفكيره ، الأمر الذي أدى الى نشوء الوعي الانساني والبحث عن كيفية إدارة المجتمع وتنظيمه ، مما نتج عنه انظمة سياسية مختلفة على مدار التجربة السياسية الانسانية والبحث عن النظام الاصلح[1] . واذ نشأ الوعي الديني بعد السؤال من هو الآله - الله ، فان الوعي السياسي وجد رداً على السؤال ما هو المجتمع وكيفية تنظيمه ، وقتذاك بدأ الوعي السياسي بالنضوج ومحاولاً الاجابة عن هذه الاسئلة الآبدية الكبرى التي شغلت التفكير الانساني والتغلب على التنافر الموجود بين الكائنات البشرية من خلال العقل ، ونشأت تبعاً لذلك النظريات السياسية[2] ، فتبلورت النظرية السياسية لدولة المدينة الاغريقية لتبرر ذلك الوعي بالذات الاغريقية في العيش بشكل

---

(1) Peri Roberts and Peter sutch, An introduction to political thought: A conceptual toolkit, (Edinburgh: Edinburgh university press ltd, 2012). p35-36.

(2) جلين تيندر، *الفكر السياسي-الاسئلة الأبدية*(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، 1993)، ص28-39.

ISSN: 2075 - 2024

مستقل في دويلات مدن مستقلة وكان اشهرها مدينتا (اثينا واسبرطة) ، وصاغت تبعها الوعي بان ما دون هذا العالم هو بربري وهمجي ولا يستحق الاهتمام والمتابعة ، ومن ثم جاءت بعد ذلك التجربة الرومانية لتصيغ الوعي السياسي من واقع سيطرتها العالمية ومن فكرة المواطنة العالمية لقانون الشعوب والتوسع نحو العالم الخارجي ، وتلتها التجربة الاسلامية التي حررت قيود الوعي السياسي من الامتياز المناطقي او الانتساب السياسي وانطلقت بها الى صياغة الوعي السياسي بأهمية وضرورة الامامة أو الخلافة في حراسة الدين وسياسة الدنيا .

وعلى العكس من ذلك كانت أبرز خصائص العصور الوسطى الأوروبية هو انغلاق الوعي السياسي نتيجة سيطرة الرؤى الدينية القروسطية على مختلف مجالات الحياة ، واعتبار كل من يخرج على الكنيسة وأوامرها ونواهيها مهرطقاً يوقع عليه أشد العقاب ، فضلاً عن عدم الاهتمام بالإنسان والحياة الدنيوية، وإنما كان كل اهتمامات الانسان في ذلك الوقت هو كيف يتم تحقيق الخلاص الأخروي ، الأمر الذي جعل عدم الاهتمام بالواقع وكيفية تفسيره تفسيراً عقلياً لفهم ما يحيط به من أحداث ووقائع مما أنعكس سلباً على مستوى المعرفي والثقافي لدى الفرد والمجتمع على حد سواء .

اما في العصور الحديثة فقد تم صياغة النظرية السياسية على اساس الاهتمام بالفرد كوحدة اساسية في المجتمع ويمثل محور الاهتمام ومركز الكون ، ثم انتقل بعد ذلك بالنظرية الماركسية والنظريات الجماعية الى الاهتمام بالطبقة أو الجماعة كوحدة اساسية وهي تسبق في وجودها الفرد ، لذا على الفرد ان لا يفكر الا في اطار الطبقة التي ينتمي لها . وانتقلت في الوقت الحاضر الى الوعي بأهمية التعددية الثقافية والسياسية والتعايش السلمي وتجاوز الاختلافات العرقية والمذهبية الضيقة ، وظهرت لذلك نظريات الاندماج والدفاع عن حقوق الاقليات والمرأة ، وبيان مدى أهميتها للمجتمعات المعاصرة وكوسيلة لتجاوز الاحتقانات السياسية والاجتماعية التي تمر بها الدول .

اما في اطار تعريف الوعي السياسي ، فقد عرف بأنه " الادراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي وما يحصل فيه من أحداث وتطورات ، وبعبارة اخرى هو المعرفة الدقيقة

لغايات القوى المؤثرة في العالم المحيط ومعرفة الاهداف المستترة وراء مواقفها وتحركاتها ومشاريعها "[3].

وإذا كان هذا التعريف يلغي مكانة الفرد في بلورة الوعي السياسي ، فان تعريف آخر يحاول ان يعرف الوعي السياسي بانه " طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في ظل الأنظمة الحاكمة ، الديمقراطية منها أو الشمولية . وان المجتمعات التي تنوي التخلص من النظام الديكتاتوري والتحول إلى النظام الديمقراطي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيماً واتجاهات سياسية مختلفة ، يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الأوضاع والاحداث والتطورات التي تحيط به محلياً وعالمياً ، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها . ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالأوضاع والأزمات التي تعتري المجتمع[4] .

لقد درج الفكر الحديث الى الاشارة للوعي السياسي بوصفه الثقافة السياسية التي تعد مرتكز أساسي بالنسبة للبناء الديمقراطي ، وهي رؤية ومعرفة عقلية لما يحيط بأفراد المجتمع من أفكار وممارسات واختلافات سياسية يستطيع من خلالها ادراك محيطه السياسي واتخاذ الموقف المناسب ، ومن ثم التفاعل والتاثير البناء في مجمل العملية السياسية[5] .

وعلاوة على ذلك ، يمكن تعريف الوعي السياسي بأنه يمثل جملة المبادئ والتصورات التي يبنيها العقل الإنساني عن الاحداث السياسية ، وكيفية معالجتها ومحاولة ايجاد حلول نظرية وعملية تتعلق بالشأن السياسي ، وتشكل هذه التصورات مرتكزا لمرحلة مهمة من الاحداث السياسية وكيفية التعامل معها ، فضلاً عن فهم التطورات المحلية والدولية .

([3]) عمار حمادة، *الوعي والتحليل السياسي* (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، 2005)، ص29.

([4]) عثمان الزياني، *تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي* (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015) ، ص6.

([5]) محمد موسى ال طويرش، "الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام الديمقراطي،" . مقال منشور على موقع المركز العراق الجديد للاعلام والدراسات . بتاريخ 28-2-2012). على الموقع.

http:www//thenewiraq.com/?p=2512

I . ب المطلب الثاني

ماهية الديمقراطية:

ان السجال الأكبر يدور حول مفهوم الديمقراطية بوصفه من أكثر المفاهيم التي أخذت جدلاً واسعا بين الكتاب والمفكرين . ولقرون عديدة كانت فكرة الديمقراطية تعد مثيرة للقلق والخوف ، خصوصاً من قبل النخبة الحاكمة التي كانت ترى بأنها تتعارض مع مصالحها ، الأمر الذي ادى الى منع الجماهير وعدم السماح لهم بالمشاركة السياسية أو ان يكون لهم رأي حول القضايا السياسية ، وهكذا أستغرق الامر كثير من الوقت والتفكير الدقيق لإيجاد المؤسسات والممارسات التي تجعل من الديمقراطية التعبير الأفضل لإيجاد حكومة فعالة تخدمهم[6].

ولا جدال في المقام الاول بأن هذا المفهوم تعوده جذوره اللغوية للترجمة للكلمة الاغريقية (demokratia) ، والتي تتكون من مفصلين (demo) وتعني الشعب ، و(kratia) تعني الحكم ، لهذا فانها تعني في ترجمتها الحرفية هي حكم الشعب ، وظهرت في البدء في اثينا ، وكان المقصود بها مشاركة المواطنين الاحرار في عملية صنع عملية القرار ، والتي انتهجت صورة الديمقراطية المباشرة[7] ، اما في الوقت الحالي فان الديمقراطية تستخدم للدلالة على نظم الحكم التي تتمتع بقدر ملحوظ من الشعبية ، وكذلك نظم الحكم التمثيلية[8].

وهكذا ، فان بناء الديمقراطية يحتاج الى توفير شروط مسبقة وبيئة المناسبة لها حتى تترسخ وتنجح ويتم تطبيقها بشكل صحيح وسليم ، وفي معالجته للديمقراطية والمستلزمات التي ينبغي توافرها لنجاحها يذهب (روبرت أ. دال) الى ان صيغة ما من صيغ الديمقراطية لربما نشأت في انظمة قبلية قبل وقت طويل من التاريخ المدون ، وذلك بسبب توفر ظروف

)[6](A.C Grayling , *Democracy and its Crisis* (London-England: A oneworld book, 2018) , p 2.

[7]() Leslie Lipson, *The Democratic_Civilization* (:New York: Oxford University Press, 1964), p.20

([8]) محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد، *موسوعة العلوم السياسية* (الكويت: مطابع دار الوطن، 1994) ، ص389 .

ملائمة[9]. وينحو (دال) بتعريف الديمقراطية بالاستناد الى معاييرها ، وهي: المشاركة الفاعلة ، المساواة في عملية الاقتراع ، كسب الفهم المتنور ، ممارسة التحكم النهائي على البرنامج ، إدراج البالغين في قوائم الانتخاب . ويستكمل ذلك بالتأكيد على ضرورة كل معيار من هذه المعايير مهما كان عدد اعضاء المجتمع محدوداً لكي يكونوا متساوين سياسياً في تقرير وصنع سياسات المجتمع [10] .

وكان من نتائج تطور مفهوم الديمقراطية ظهور نمط جديد لها وهو الديمقراطية التوافقية ، إذ يرى (أرند ليبهارت) ان مفهوم الديمقراطية بوصفه حكم الشعب ومن اجل الشعب يثير سؤالا جوهريا : من الذي سيقوم بالحكم ولمصلحة من ينبغي أن تستجيب الحكومة في حال كان هناك خلاف بين الشعب وكانت هناك اتجاهات ومصالح متباينة ، ويشير الجواب على ذلك بالاحتكام الى منطق الاغلبية وفق نموذج الديمقراطية التقليدية ، اي نمط ديمقراطية الاغلبية التي تتبنى هذا التعريف ، ولكن ثمة اجابة اخرى عن هذا التساؤل ، وتتمثل بأن يحكم أكبر عدد ممكن من الناس فبدلاً من الرضا بأغلبية ضئيلة تصنع القرار ، يسعى الى زيادة حجم الاغلبية الى اقصى حد ، وتهدف قواعد هذا النموذج ومؤسساته إلى تحقيق مشاركة واسعة في الحكومة واتفاق واسع على السياسات التي ينبغي للحكومة تنفيذها ، ويتميز هذا النموذج او النمط بالشمولية والمساومة والتراضي [11] . لذلك فان الاتجاهات المعاصرة للديمقراطية ترى ان المعيار في الديمقراطية هو ضمان حقوق الاقلية وليس الاكثرية ، كمدخل لعدم قيام ما يسمى باستبداد أو طغيان الأكثرية التي تمثل واحد من أبرز عيوب الديمقراطية التي أشار أليها (ألكسي دي توكفيل) في كتابه الشهير (الديمقراطية في أمريكا) .

من هنا ، فان مفهوم الديمقراطية مر بتطورات عديدة انتهت فيه الى ان يتميز بالمرونة بشكل كبير ، ويكون خاضعاً بشكل أساسي لطبيعة تطور الوعي السياسي والفكري

([9]) روبرت أ. دال، *عن الديمقراطية*، ترجمة سعيد محمد الحسنية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2016) ، ص18.

([10]) المصدر نفسه، ص50-51.

([11]) أرند ليبهارت، *أنماط الديمقراطية*، ترجمة محمد عثمان خليفة عيد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص23-24.

المجتمعي ، فضلاً عن ما تستوجبه طبيعة الأوضاع والبيئة السياسية والاجتماعية ، إذ شكلت عملية البناء الديمقراطي واحدة من ابرز المهام الملقاة على واضعي نظريات الدولة والحكم لا سيما في بلدان الجنوب التي واجهت تحديات كثيرة ، يأتي في مقدمتها عملية بناء الدولة والديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وكذلك طبيعة الصراع مع التخلف والتطرف القومي والديني السائد فيها .

II. المبحث الثاني

عملية بناء الوعي السياسي والديمقراطية في العراق

يعد العراق واحد من الدول التي مرت بتجارب الانقلابات السياسية والعسكرية وانتقل تبعاً لذلك الى الاستبداد والدكتاتورية ، ومن ثم عمل بعد عام 2003 الأخذ بالنظام الديمقراطي ، ولكن كان الغائب الابرز في هذه التحولات السياسية هو الوعي السياسي لما سوف تتمخض عنه الاحداث السياسية التي تنتج عن هذه التحولات . لهذا ومن اجل استيعاب ومناقشة الموضوع قسم المبحث الى مطلبين : يتناول الاول أهمية العلاقة بين الوعي السياسي والديمقراطية ، في حين يعرض الثاني اخفاق التجربة الديمقراطية في العراق .

II أ: المطلب الأول

أهمية العلاقة بين الوعي السياسي والديمقراطية في العراق:

تترسخ التجربة الديمقراطية كلما زاد مستوى الوعي السياسي في المجتمع ، وتتطور وفق حاجات ومتطلبات المجتمعات المختلفة ، لذلك فان عملية ايجاد نموذج ديمقراطي صالح وخالي من الثغرات تعد مهمة صعبة ومعقدة ، تحتاج الى وقت طويل وبذل المزيد من الجهود لكي تصبح الممارسة الديمقراطية جزء من السلوك الفردي والمجتمعي ، لذا ينبغي ان يكون الاتجاه حول بناء الوعي السياسي له أولوية كبيرة بالنسبة لتحقيق التحول نحو الديمقراطية ومتطلباتها لأنها برنامج عمل وادعاءات مسوغة لها ، وهي لا تقتصر على التبرير أو رسم قواعد عملية ، كقانون الانتخابات أو الفصل بين السلطات الثلاث

(التشريعية – التنفيذية - القضائية) ، بل تشمل قيماً كالحرية والمساواة والتسامح تعد ركيزة أساسية للنظام والسلوك الديمقراطي ، وهي سلعة فكرية اهميتها في جاذبيتها أو نتائجها أو رغبة الناس بها[12]. لذا ينبغي ان يعرض للمواطنين ما هو الافضل لهم ، وان توضح نتائج قيم المنظومة الديمقراطية وبما تتناسب مع مصالحهم أكثر من غيرها ، مما يعني بأن الخيار الديمقراطي هو التزام وليس وحياً أو كشفاً علمياً . لكن هذا الامر يحتاج الى أعطاء الحرية أهمية كبيرة في عملية بناء الوعي السياسي ، إذ أن الحرية سلوك داخل حيز اجتماعي فسيح تتاح فيه الحركة للإنسان كي يختار البديل المناسب بين البدائل المتاحة . والحيز هذا يتسع حسب الزمان والمكان . من الملاحظ إن الحيز العام في النظام الديمقراطي يكون بصورة عامة واسعاً أكثر مما هو عليه في أي نظام سياسي آخر . فالمواطن في ظل النظام الديمقراطي يتمتع بدرجة كبيرة من الحرية في التعبير عن أفكاره وفي اختيار قيمه ومعتقداته بأقل درجة من التدخل الخارجي الملزم ، ويتمتع أيضاً بحق اختيار حكامه وطريقة حياته وسكنه وكسب عيشه بموجب حدود مرسومة وعلنية[13].

ومن ثم فأن ما يحدد الديمقراطية لا يقتصر على مجموعة الضمانات الدستورية أو على حكم الأكثرية، بل أنه يقوم بالدرجة الأولى على احترام المشاريع والتطلعات الفردية والجماعية التي تقرن بين التأكيد على الحرية الشخصية وبين الحق بالتماهي مع جماعة مجتمعية أو قومية أو دينية معينة ، كما ان الديمقراطية لا تقوم فقط على القوانين ، بل تقوم قبل كل شيء على وعي وثقافة سياسية[14] .

لذا فان بناء الوعي السياسي يشكل شرطاً ملازماً وضرورياً لنجاح التجربة الديمقراطية في العراق ، وهي عملية ليست بتلك البساطة ، بل تحتاج إلى أجراء تغييرات في بنية الدولة والمجتمع على الحد سواء باتجاه توفير الارضية المناسبة لترسيخ الديمقراطية وازدهارها ، كما تم أخذ الديمقراطية كشكل للنظام السياسي كوجود الانتخابات والدستور والتداول السلمي للسلطة ، علاوة على توزيع السلطة بين المحافظات والاقاليم ، تلك حققت

([12]) ايليا حريق، *الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب* (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص95.

([13]) المصدر نفسه، ص192-193.

([14]) ألان تورين، *ماهي الديمقراطية- حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية*، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار الساقي، 2016)، ص22.

الديمقراطية من حيث شروطها الشكلية المعيارية وانما اخذها كفلسفة للنظام السياسي أيضاً ، بيد أن الاهم بأن التجربة الديمقراطية لم تكن وليدة مخاضات ديمقراطية تديم عوامل استمراريتها عبر التمسك الواعي بها كخيار يحقق مصالح المواطنين بوجود نظام سياسي ديمقراطي يحقق طموحاتهم ، فمن خلال الوعي أذن يعزز الفرد من رؤيته لقضايا وطنه والظروف التي تأثر في المجتمع بصورة تحليلية واعية . من هنا تبدو الحاجة المجتمع العراقي الى وعي سياسي شامل وواسع ، لينظم من خلاله صفاته وأهدافه ويحرك مفاهيمه للديمقراطية الوليدة نحو الممارسة والسلوك في المجتمع . وان تعبئة المجتمع ثقافياً وسياسياً يحصن الجبهة الداخلية الوطنية ويوحد صفها ، ويقوي هيبة الدولة ويعزز دور الحكومة والقانون ، ويفسر حالة المجتمع وأحواله . وأهمية الوعي السياسي في المجتمع يعد مطلباً لتحقيق الديمقراطية وتجذيرها في عمق المجتمع لتحقيق العدالة والمساواة ، ويعمق الانتماء للوطن . لان الوعي السياسي يمثل حالة اجتماعية ثقافية لا يمكن ان يقوم بمعزل عن المجتمع . كما ان له أهمية كبيرة في تنوير المواطن بحقوقه وحرياته الأساسية والتزاماته الدستورية في المجتمع. ودائرة الوعي السياسي يجب أن تركز على شريحة الشباب لانهم أكثر ضرورة في تفعيل السلوك السياسي والديمقراطي في المجتمع . لكون الشباب طاقة كبيرة تساعد المجتمع في القضاء على ظواهر ومظاهر العنف والاكراه والاقصاء والتهميش. واللجوء الى لغة العقل والحوار في كل الأزمات والتداعيات على أسس ديمقراطية ، بما يعزز دور التجربة الديمقراطية في ميادين العمل السياسي والاداري[15].

بالمقابل ، فأن التجربة الديمقراطية في العراق تحتاج الى ترسيخ مقوماتها من خلال بناء الوعي على مستوى الحاكم والمحكوم بوصفها قوة دافعة تبرز تأصيلها في الفكر والسلوك والمرجعية الحضارية والثقافية بصورة عامة، اي ان البناء الديمقراطي يحتاج الى تأسيس داخل الوعي الفردي والجمعي والى تأسيس داخل المنظومة الثقافية السائدة وأساليب وطرق التنشئة ومؤسسات التعليم والإعلام والتثقيف، حتى يمكن ان تتحول الى قناعة راسخة ، ومن ثم تترجم الى سلوك سياسي مستمر وعلى النخبة المثقفة توجيه دفة الحكم

(15) ناجي الغزي. "غياب الوعي السياسي لمفهوم الديمقراطية في العراق." مقال منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية . بتاريخ 16-3-2009 . على الموقع. https://annabaa.or

باتجاه تأسيس قيم وتقاليد لممارسات فعلية نحو التحول الديمقراطي وتنمية ذلك البناء من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية وتنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني[16] ، أي ان نجاح الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات بحاجة إلى مواطنين لديهم وعي سياسي ناضج ، كخطوة أولى ضرورية نحو كفاءة الناخبين ، وكذلك لفهم وتوضيح تأثير القوانين والتشريعات على الأفراد والحياة السياسية[17] . لذلك يربط (غيورغ سورنس) بين تحقيق الديمقراطية وضرورة وجود الوعي السياسي ، وان الوعي السياسي يمثل المدخل الرئيس للتحول نحو الديمقراطية ، إذ يرى ان عملية التحول الديمقراطي تمر **بثلاث** مراحل رئيسة ، والتي يمكن تحديدها على هذا النحو[18]:-

1- مرحلة الإعداد: وتمثل هذه المرحلة بنضال سياسي طويل وغير حاسم ، هنا يتحدى الافراد والجماعات بعد نضوج الوعي السياسي لديهم وتنوريهم بحقوقهم وحرياتهم الحكام اللاديمقراطيين ، ويقود إلى إنهيار النظام غير الديمقراطي ومحاولة إحلال النظام الديمقراطي بدلاً عنه .

2- مرحلة **إتخاذ القرار**: والتي يجري خلالها إتخاذ قرار مدروس بواسطة القادة السياسيين كي يأسسوا بعض جوانب الإجراءات الديمقراطية المفصلية ، وتتأسس في هذه المرحلة عناصر واضحة المعالم من نظام الديمقراطي .

3- مرحلة الترسيخ: بمعنى ينبغي ان تصبح الممارسات الديمقراطية جزءً راسخاً في الثقافة السياسية على إعتبار أنه كلما زادت الممارسة زاد التراكم الثقافي الديمقراطي .

ومن المؤكد فان وجود رؤية لبناء وعي سياسي لدى لمواطن بتبنى ثقافة المساهمة وهي في طور التشكل والتكوين ، وفي اساسيات ما تتطلبه وتتطلع اليه هذه الثقافة الوليدة هو أن

([16]) هبة حسين علي، "دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي العراق انموذجا." ، مقال منشور في المركز الديمقراطي العربي ، برلين . 25-سبتمبر -2016 ، على الموقع:

https://www.democraticac.de/?p=37704

)[17](Stephen p. Nicholson, The political Environment and Ballot Proposition Awareness, American Journal of Political Science, Georgia State University, Issue (3), Volume (47), Blackwell Publishing, 2003, p 403.

([18]) غيورغ سورنسن، *الديمقراطية والتحول الديمقراطي- السيرورات والمأمول في عالم متغير*، ترجمة عفاف البطاينة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2015)، ص76-87.

يكون المواطن على مستوى عالٍ من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها ، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الحياة السياسية والمشاركة في الانتخابات أو المظاهرات أو الاحتجاجات ، فضلاً عن ممارسة نشاط سياسي من خلال العضوية في حزب سياسي أو جماعة ضغط[19]. وهي تعمل على تفعيل مشاركة فعالة من القاعدة المجتمعية التي تفرض ارادتها على الساحة وتنبثق منها السلطة السياسية . ولهذا فإن المرتكز الرئيس للسلطة السياسية في ظل سيادة ثقافة المساهمة والمشاركة سيتمثل بالقاعدة المجتمعية . وإرادة السلطة ضمن هذا المعنى ستكون مرتكزة على الارادة المجتمعية وتستمد منها قوتها وشرعيتها واستمراريتها[20].

وعليه ، فان للوعي السياسي اهمية في صياغة التجربة الديمقراطية عبر زيادة وعي الناخبين وقدرتهم على حسم خياراتهم الانتخابية ، كما له اهمية في حماية التجربة الديمقراطية بالرقابة والمحاسبة والمطالبة بالشفافية ، ويتجلى ذلك في الاحتجاجات والمطالبة بالحقوق التي تنص عليها الاعلانات والمواثيق المحلية والدولية ، وادراك حجم العوائق التي تعترض العمل السياسي ، والمطالبة بالحريات ، ولا سيما حرية التعبير عن الراي والصحافة الحرة التي تعد قناة مهمة لمعرفة الراي حول التجربة الديمقراطية . وتؤكد خبرة التطور السياسي والديمقراطي في المجتمعات الاوروبية منذ الانتقال من الانظمة السلطوية الشمولية الى الانظمة الديمقراطية ان واحد من أهم المستلزمات الأساسية للتحول الديمقراطي هو ضرورة وجود مستوى مقبول من الوعي والثقافة السياسية لدى الأفراد لكي يكون لديهم القدرة على فهم الأحداث والوقائع التي تحيط بهم واتخاذ المواقف بشأنها بالشكل الذي يلبي طموحاتهم ورغباتهم المجتمعية[21] .

لذا فان رفع مستوى الوعي السياسي في العراق سينعكس ايجاباً على مجمل التجربة الديمقراطية ، عبر التمسك بخيارات الديمقراطية من تداول السلمي للسلطة ، وجملة الحقوق والواجبات التي منحها دستور عام 2005 للمواطنين العراقيين ، وكذلك تفاعل المواطن مع

([19]) عامر حسن فياض، *العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة* (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص112.

([20]) المصدر نفسه، ص113.

([21]) Walter F. Murphy, *Constitutional Democracy: Creating and maintaining a just political order* (Maryland- USA: Johns Hopkins University Press 2007), p47.

الاحداث والتطورات السياسية على سبيل المثال كالانتخابات والمشاركة السياسية ، او ممارسة الاحتجاج والاعتراض الشعبي ، والمطالبة بمزيد من الشفافية في ادارة الاموال العراقية ، ومحاسبة الفاسدين ، وتجفيف منابع الارهاب والتطرف كونها تشكل تهديد للديمقراطية وللشعب العراقي .

فهناك كمية كبيرة من البيانات المتراكمة التي تؤكد على انه كلما ارتفعت مستويات الوعي لدى الافراد ارتفعت نسبة التعاطي مع وسائل الإعلام أصبحت مواقف الناس وقيمهم وسلوكياتهم أكثر ديمقراطية ، فالناس عندما يتمتعون بمستوى عالٍ من الوعي يتشكل لديهم استعداد أكبر لتقبل الآراء المختلفة واحترام حقوق الاقليات والمكونات الاجتماعية المختلفة وتقدير الحريات والثقة بالناس الاخرين ، وكما يكون لديهم ميول أكبر للمشاركة في المجال السياسي والانخراط في المنظمات وثقة مفرطة بقدرتهم على التأثير في الحكومات[22] .

كما يوفر الوعي السياسي أطاراً لفهم العملية الانتخابية وكيفية الاقتراع على أسس مدنية معاصرة تتجاوز الولاءات الفرعية الضيقة ، الأمر الذي يتطلب المهارات المعرفية والاهتمام بالجانب السياسي ، والذي يأتي اعتماداً على العوامل الفردية والفرص المتاحة للعوامل البيئية ، إذ تلعب البيئة السياسية دوراً حيوياً في تحقيق التحول الديمقراطي[23] .

II ب المطلب الثاني

الوعي السياسي واخفاق التجربة الديمقراطية في العراق

يشكل الوعي السياسي مدخل مهم لبناء أي تجربة ديمقراطية ، وان حصل اخفاق او فشل في بناء مدركاته ، فإن ذلك سينعكس بالضرورة على مجمل العملية الديمقراطية ، ففي العراق أمتد هذا الضعف في الوعي السياسي من بناء الدولة والامة انتقالاً الى الخيار الديمقراطي السلمي في عملية تكوينها ، وافرز ذلك ديناميكيات لاستمرار العنف وانتشاره على مستوى ادارة مؤسسات الدولة بظهور الاستبداد في الادارة والحكم خلال مرحلة قبل عام 2003 التي تشتت فيها الجهود في بناء الدولة واخفاق تجربتها الديمقراطية في العهد

(22) لاري دايموند، *روح الديمقراطية- الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة* ، ترجمة عبد النور الخراقي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص158.

(23) Stephen p. Nicholson, Ibd, P404.

الملكي التأسيسي . ولا وجود لهياكل تنظيمية قادرة على صياغة افكار وبرامج سياسية تصنع بموجبها الوعي عند المواطن العراقي وتسهم في تدعيم التجربة الديمقراطية[24] .

ويتجلى ضعف الوعي السياسي في العراق عبر انتهاج مسار تغليب الهويات الفرعية لا تعايشها ، لذا فان الدولة العراقية على حد وصف (فالح عبد الجبار) فشلت في اطار مجتمع متنوع ثقافياً ، كما فشلت في القبول بالتنوع بالمجتمعي واحترامه [25]. إذ أنها تقصي الجماعات المغايرة لتؤسس لاحتكار ضيق لفئة محددة للسلطة وقواعد اللعبة الديمقراطية ، وهي بهذا المعنى تنتهي الى تفكيك الهويات ، فيفتح هذا باب حرب الجميع ضد الجميع ، وانهيار أجهزة الدولة أو ضعفها . ويعمل هذا الاقصاء على تقويض ليس العملية الديمقراطية ، فحسب ، بل شرعية الدولة برمتها ، ويقلص قدرتها على الضبط الاجتماعي ، ويزجها في حرب أهلية متطاولة[26] . لذا فانه حين يتفكك بناء الامة القائم على المشاركة المفتوحة ، غير المقيدة ، فإن الدولة تخفق بالضرورة في احتكار وسائل العنف أولاً ، أي منع الجماعات المسلحة من تحدي سلطة الدولة ، وتخفق في كسب الشرعية ثانياً ، وتخفق اخيراً في ممارسة حكم سيادة القانون ، أي القدرة على بسط النظام والحياد في تطبيق القانون والتزام الدولة ذاتها بالمعايير الدستورية ، وهو ما ينتج عنه غياب الفضاء المفتوح ، والذي يشكل غيابه محنة كبرى[27] .

بالمقابل فان ضعف الوعي السياسي أدى الى الاخفاق في تطوير نسبة المشاركة للناخبين في العملية الانتخابية ، وهو ما ظهر بشكل واضح في الانتخابات التشريعية التي جرت في آيار 2018 التي شهدت تدني نسبة المشاركة فيها الى 43% ، وهي أقل نشبة مشاركة مقارنة بالتجارب الأربعة السابقة ، وهو ما يعد مؤشرا على ضعف اهتمام المواطن العراقي بالشأن السياسي نتيجة الحالة السلبية التي تمخضت عنها ادارة شؤون الدولة ،

([24]) عبد الجبار احمد عبدالله، "الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق،" *مجلة العلوم السياسية* العدد32، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد (2006): ص120.

([25]) فالح عبد الجبار، *دولة الخلافة التقدم الى الماضي- داعش والمجتمع المحلي في العراق* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص47.

([26]) المصدر نفسه، ص48.

([27]) المصدر نفسه، ص50-51.

علاوة على عدم القدرة في ايجاد نظام انتخابي وقانون لحساب الاصوات بالشكل الذي يجعل ارادة الناخبين ممثلة بشكل اوضح ، وذلك عبر طريقة احتساب الاصوات ، فضلاً عن حساب الفائزين لم يشترط وجود عتبة تصويت ينبغي ان يجتازها المرشح للفوز مما جعل عدد قليل من المرشحين الفائزين يتجاوز عتبة عشرين الف صوت على سبيل المثال لا الحصر ، كل تلك المسائل تعد مؤشرا مهما لقياس حالة الاحباط السياسي ، وعدم الاخذ بالحسبان مخاطر هذا الاحباط وقراءته بوصفه نتيجة لضعف الوعي السياسي وعدم قدرة الفعاليات السياسية العراقية على ايجاد وعي سياسي يدعم التجربة الديمقراطية في العراق[28].

لذلك من المؤكد ، فان اجراء الانتخابات لا يجعل من الدولة ديمقراطية ، وانما هو المحور الرئيس في الديمقراطية وعملية تشكيل الدولة . انتقل العراق من دولة بوليسية يحكمها حزب واحد ، الى دولة تحكمها احزاب متعددة . بيد أن المؤشرات الاساسية لم تزل تصنف السياسة العراقية وفقاً لأسس عرقية وطائفية ضيقة وليس على أسس معاصرة تكون الاحزاب السياسية فيها منظمة على الأسس المدنية تتنافس فيما بينها وفق الاليات الديمقراطية من اجل الوصول الى السلطة السياسية [29] أجمالاً لما سبق يمكن القول ، بأن واحدة من مشكلات التي تواجه الديمقراطية في العراق يعود بالدرجة الأساس الى غياب الوعي السياسي ، مما سبب اخفاق التجربة الديمقراطية وتعرضها الى أزمات كثيرة وتكريس الطائفية والمحاصصة بالشكل الذي يتعارض من قواعد اللعبة الديمقراطية ، لا سيما بعد تشظي الهوية الوطنية العراقية وصعود الهويات الفرعية لتمارس دوراً في فرض وعي احادي قاد الى عنف أهلي كبير وتهديد السلم الاهلي والمجتمعي نتيجة أنتشار العنف السياسي في المجتمع ، وتشظت تبعاً لذلك عملية القبول بالديمقراطية وخياراتها وافرزت تصورا سياسياً محدداً بان عملية الفرز العرقي والطائفي تمثل انموذجاً واقعياً لتصفية ملفات

([28]) محمود عزو حمدو . "الارقام أداة تفاوض بين الوجوه العتيقة في العملية السياسية." مقال منشور في مدونة العبيدلي . مملكة البحرين . بتاريخ 4-6-2018 على الموقع.

https://www.themfadhel.com/2018/06/04

([29]) حمزة حداد، *هل فشلت عملية احلال الديمقراطية في العراق* (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016)، ص25.

ISSN: 2075 - 2024

التداخل السكاني في العراق . من هنا فان عملية تجديد واعادة بناء الثقة والتفاهم المشترك تستدعي اولا ان تمرر عبر الخيار الديمقراطي والقبول بنتائجه ، ومن ثم اعادة بناء الوعي السياسي بما يعمل على صياغة جملة من المدركات والتصورات اللازمة بالشكل الذي ينجح التجربة الديمقراطية ولا يساهم في افشالها من جديد .

الخاتمة

مما تقدم يتضح ان مفهومي الوعي السياسي والديمقراطية من المفاهيم التي لهما أهمية كبيرة في الدراسات السياسية المعاصرة ، كما تبين ان لهما مفاهيم متعددة ومتنوعة ، وأنهما يمثلان مطلباً مهماً في العملية السياسية .

كما تبين ان التجربة الديمقراطية في العراق بعد 2003 واجهت العديد من الاخفاقات والازمات مما ادرى عدم ترسيخها في المجتمع وعدم قدرتها ان تكون جزء من الممارسات السياسية سواء على صعيد الفردي ام على صعيد المجتمع بشكل عام ، وذلك بسبب ضعف الوعي السياسي الناضج الذي يغلب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الاخرى الفرعية الضيقة وتجاوز منهج المحاصصة الذي أصبح أحد أبرز سمات النظام السياسي العراقي بعد 2003 .

وأتضح ان عملية بناء الديمقراطية في العراق يحتاج الى رفع مستوى الوعي السياسي ، كما انهما متلازمتان لا يمكن الانفكاك والانفصال بينهما ، وهو أمر سيؤدي ترسيخ تلك التجربة .

وتبين أيضاً صحة ما ذهبت أليه الفرضية ، وذلك من جملة النتائج التي توصل أليها البحث والتي يمكن تحديدها على هذا النحو:-

1- حاجة الديمقراطية لكي تنجح وتترسخ الى وجود وعي سياسي ناضج بين أفراد المجتمع يؤسس لعملية القبول بها وبنتائجها .
2- ان عملية بناء الديمقراطية في العراق تم من دون وجود توفير مستلزماتها الأساسية لا سيما وجود منظومة فكرية وثقافية .

ISSN: 2075 - 2024

قائمة المصادر

1. أرند ليبهارت . *أنماط الديمقراطية*. ترجمة محمد عثمان خليفة عيد. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.
2. ألان تورين. *ماهي الديمقراطية- حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية*. ترجمة حسن قبيسي. بيروت: دار الساقي، 2016.
3. ايليا حريق. *الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب*. بيروت: دار الساقي،2001
4. جلين تيندر. *الفكر السياسي- الاسئلة الأبدية*. ترجمة محمد مصطفى غنيم.. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993.
5. حمزة حداد. *هل فشلت عملية احلال الديمقراطية في العراق*. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016.
6. روبرت أ. دال. *عن الديمقراطية*. ترجمة سعيد محمد الحسنية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.
7. عامر حسن فياض . *العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة* . عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2008 .
8. عبد الجبار احمد عبدالله. "الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق." *مجلة العلوم السياسية*. كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد. العدد 32. (2006): ص43-58.
9. عثمان الزياني. *تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
10. عمار حمادة. *الوعي والتحليل السياسي*. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، 2005.

11. غيورغ سورنسن. *الديمقراطية والتحول الديمقراطي- السيرورات والمأمول في عالم متغير* ترجمة عفاف البطاينة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2015.

12. فالح عبد الجبار. *دولة الخلافة التقدم الى الماضي - داعش والمجتمع المحلي في العراق*. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017.

13. لاري دايموند. *روح الديمقراطية- الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة*. ترجمة عبد النور الخراقي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

14. محمد محمود ربيع. اسماعيل صبري مقلد. *موسوعة العلوم السياسية*. الكويت: مطابع دار الوطن، 1994.

15. محمد موسى ال طويرش. "الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام الديمقراطي." مقال منشور على موقع المركز العراق الجديد للاعلام والدراسات. بتاريخ 2012-2-28. على الموقع. http:www//thenewiraq.com/?p=2512

16. محمود عزو حمدو. "الارقام أداة تفاوض بين الوجوه العتيقة في العملية السياسية." مقال منشور في مدونة العبيدلي. مملكة البحرين . بتاريخ. 4-6-2018 على الموقع. https://www.themfadhel.com/2018/06/04

17. ناجي الغزي. "غياب الوعي السياسي لمفهوم الديمقراطية في العراق." مقال منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية. بتاريخ 16-3-2009. على الموقع. https://annabaa.org

18. هبة حسين علي. "دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي العراق انموذجا." مقال منشور في المركز الديمقراطي العربي. برلين. 25-سبتمبر-2016. على الموقع: https://www.democraticac.de/?p=37704

ISSN: 2075 - 2024

19. A.C Grayling. *Democracy and its Crisis*. London-England: A oneworld book, 2018.
20. Leslie Lipson. The Democratic_Civilization. New York: Oxford University Press,1964.
21. Peri Roberts and Peter sutch. *An introduction to political thought*: *A conceptual toolkit. second edition*. Edinburgh: Edinburgh University press ltd, 2012.
22. Stephen p. Nicholson. "The political Environment and Ballot Proposition Awareness." *American Journal of Political Science. Georgia State University*. Issue (3). Volume (47). Blackwell Publishing. (2003).
23. Walter F. Murphy. *Constitutional Democracy: Creating and maintaining a just political order. Marylan* . USA: Johns Hopkins University Press, 2007.